تعالى وفجرنا الارض عيونا اى انواعا من العيون وبالاخيرين اعمالا اى
انواعا من الاعمال المنع من العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار
انما هو فيما اذا كان الجار حرفا لان اتصاله اشد ولهذا جاز الفصل بين
المضاف والمضاف اليه فى الجملة ولم يجز بين الحرف والمجرور اذا كان
القصر مستفادا من انما يكون القيد الاخير هو المقصور عليه واما
اذا حصل من غيره كالتقديم والجمع بينه وبين انما للتاكيد فالعبرة بما تقدم
مثل انما انا قلت هذا اشتراط اتحاد اللفظين فى ابدال النكرة من المعرفة
وكون النكرة موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة مبنى على الاعم
الاغلب لتحقق ذلك بدون الشرط المذكور فى الجملة كما فى قوله تعالى
انك بالواد المقدس طوى خبر المبتدا اذا كان جملة فالضمير فيها انما
يعود الى المبتدا نفسه لا الى تفسيره كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
انث الضمير على المعنى لان كم مفسرة بالقرية ولو جاء على اللفظ لقال
اهلكناه معنى قولهم ان الحال فضلة فى الكلام ليس مستغنى عنها
فى كل موضع بل هى تاتى على وجهين اما ان يكون اعتماد الكلام على سواها
والفائدة منعقدة بغيرها واما مقترن بكلام تقع الفائدة بهما
معا لا مجردة ان الشرطية يقتضى تعليق شئ ولا تستلزم تحقق
وقوعه ولا امكانه بل قد قيل ذلك فى المستحيل عقلا كما فى قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد وعادة كما فى قوله تعالى فان استطعت ان تبتغى
نفقا فى الارض لكنه فى المستحيل قليل زيادة الحرف مما تدل على
زيادة المعنى الذى هو الحدث تارة باعتبار الكمية واخرى باعتبار
الكيفية كما فى الرحمن الرحيم واما دلالتها على زيادة زمان
متعلق الحدث فغير مسموع وكذا الحال فى قلة الحروف اذا كان قبل
النفى استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفى المجرد وان
كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفى رعيا للفظه
ويجوز عند امن اللبس ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه اتصال
اللازم بالملزوم اشد من عكسه لان الملزوم لما لم يوجد بدون
اللازم كان اللازم متصلا به لا محالة واللازم لما وجد بدون الملزوم
تصور انفكاك الملزوم عنه كالحيوانية اللازمة للانسان فانها
لا تنفك عنه وتنفك الانسانية التى هى ملزوم الحيوانية فى الفرس ونحوه
تسامحوا فى استعمال الحروف فى معنى الكلمة اطلاقا للخاص على العام
وفائدته فى اسماء الحروف رعاية الموافقة بين الاسم ومسماه فى التعبير

عنهما

عنهما بالحرف وان اختلف معناه فيهما وفى الظروف ونحوها من اسماء
الاشارة وغيرها فللتنبيه على نوع قصور فيها من مرتبة الاسماء الكاملة
ومشابهتها للحروف الاصل فى بيان النسب التعلقات هو الافعال فهذه
مناسبة يستدعى ان يلاحظ مع المصادر رافعا لها الناصبة لها وقد تاكد
هذه المناسبة فى مصادر مخصوصة بكثرة استعمالها منصوبة بافعال
مضمرة يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة
الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينه فى المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير
تعليق الشئ بالشرط انما يدل على وجود المشروط لو علم كونه بذلك الشرط
فقط واما اذا كان الشئ مشروطا بشرطين فالتعليق باحدهما لا يدل على
وجود المشروط عند وجود ذلك الشرط يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان مفعوله بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها الا
عند السكاكى وجماعة من النحويين فانهم يجوزونه مع الا يجوز حذف الجواب
كثيرا لدليل يدل عليه واما حذف فعل الشرط وحده دون الاداة فيجوز
ايضا اذا كان منفيا فى الكلام الفصيح ولم يثبت من كلام العرب حذفهما
معا وابقاء الجواب لزم تقديم الخبر اذا وقع المبتدا نكرة والخبر ظرفا واما
سلام عليك وويل له فذلك لامن الالتباس لانه دعاء ومعناه ظاهر
بخلاف مثل لك مال وتحتك بساط لما فيه من خوف التباس الخبر بالصفة
لا يجوز ابدال النكرة الغير الموصوفة عن المعرفة كما لا يجوز وصف المعرفة
بالنكرة هذا اذا لم يفد البدل ما زاد على المبدل منه واما اذا افاد فجائز
نحو مررت بابيك خير منك المستثنى منه يجوز فى موضع النفى ولا يجوز
فى موضع الاثبات تقول ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد
ولا يجوز جاءنى الا زيد اذ لو قدر فيه احد يكون استثناء الواحد من
الواحد وذلك لا يصح اعتبار النسبة اولا الى الكل ثم النفى عنه يفيد
سلب العموم واعتبار النفى اولا ثم النسبة الى الكل يفيد عموم السلب كذا
حال كل قيد مع نفى مثلا قولنا ما ضربته تاديبا له اى بل اهانة سلب
للتعليل وما ضربته اكراما اى تركت ضربه للاكرام تعليل للسلب قد يكون
الجنس بغير لام التعريف كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى لكنه يكون للفرد
حقيقة وللجنس حقيقة واذا دخل اللام لم يبق للفرد حقيقة فكان عمل
اللام فى التمحض للجنس الافعال فى الحقيقة اسماء للمصادر السادة مسد
افعالها فصه معناه سكوتك بالنصب اى اسكت سكوتك فهى بمعنى

Copyright © King Saud University